

الهجرة الدولية وآثارها على العراق

أ.م.د. جبار علي جمال الدين

الباحث رأت حاتم مسلم

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

كان لانتشار الإرهاب تأثيرات سلبية على الدول المعنية وشعوبها، وطالما أدت إلى دفع الكثير من مواطنيها إلى الهجرة نحو دول أخرى بحثاً عن ملجأ آمن وحياة اقتصادية أفضل، كما هو الحال مع حالة العراق الذي تعرض كدولة وشعب إلى الآثار السلبية الناجمة عن الإرهاب في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١-تحديد الأطر النظرية للهجرة الدولية. وبيان واقع الهجرة الحاصلة في العراق.

٢-بيان الآثار المترتبة على معاناة المهاجرين والنازحين العراقيين في مختلف المجالات.

-أهداف البحث: يهدف البحث في هذا الموضوع إلى تحقيق ما يأتي:

١-تحليل مؤشرات واقع الهجرة في العراق وذلك للمساعدة في تقديم الحلول المناسبة لها.

٢-دعوة صناع القرار في العراق إلى ضرورة معالجة أسباب الهجرة بغية تفادي آثارها السلبية.

-إشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث في أن انتشار الإرهاب له علاقة طردية مع تزايد حالات الهجرة الدولية وما يترتب عليها من آثار سلبية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والدولة. ويدور السؤال المركزي حول كيفية تأثير الإرهاب على الهجرة الدولية في العراق؟

-منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بصورة رئيسة في حل مشكلة البحث، وهذا المنهج يمكننا من الانتقال من الحقائق الكلية المتمثلة في الإرهاب إلى الحقائق الجزئية المتمثلة في الهجرة الدولية في العراق في معالجة مشكلة البحث.

-هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول ماهية الهجرة الدولية، وتناول المبحث الثاني آثارها على العراق، وقد اختتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والمقترحات.

المبحث الأول: ماهية الهجرة الدولية:

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر القديمة التي استمر بها الانسان عبر العصور من مختلف المجتمعات البشرية، وهي نوع من النشاط الطبيعي للإنسان منذ القدم والامكنة، وهي تعود الى اسباب عديدة منها يكون سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً أو أمنياً أو لأغراض علمية أو بسبب الصراعات الطائفية او من خلال الاعمال الارهابية أو منها ما يتعلق بالهروب من حالات الصراع والحروب والكوارث ان كانت طبيعية او من صنع البشر والاضطهاد والظلم والتعسف. ونلاحظ هجرة العراقيين الى الخارج بأعداد كبيرة تمثل ظاهرة حديثة. وتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، يتناول المطلب الاول تعريف الهجرة الدولية وأنواعها، فيما يتناول المطلب الثاني أسباب الهجرة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة الدولية وأنواعها:

أولاً-تعريف الهجرة الدولية:

تعد الهجرة الدولية ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد قدمت الكثير من التعاريف لها، لعل من أهمها التعاريف الآتية:

- عرف الدكتور سليم شاكر مصطفى الهجرة بأنها (الحركة الواسعة لمجموعة سكانية داخل موطنها او الى اي موطن اخر وقد تكون الهجرة قانونية او غير قانونية بسبب الازدحام المعاشية او الحروب والنزاعات او بسبب الكوارث الطبيعية او التبدلات الاجتماعية او لتحقيق مستوى معيشي أفضل)^١ .
- عرفها حامد عبد الحسين سالم على أنها: (التغيير الدائم في محل الإقامة)^٢ .
- عرفها محمد عبدو محبوب على أنها: (الانتقال الجغرافي الذي تقوم به الجماعات من خلال هجرتهم الداخلية او الخارجية ونلاحظ ان الهجرة تكون اختيارية او قسرية وبمدة غير محدودة، ممكن طويلة الامد او قصيرة)^٣ .
- عرفتها د. امانى مسعود على أنها: (عملية انتقال من دولة الى اخرى لأجل الإقامة بصورة دائمية او رسمياً وراء الرزق لمدة محدودة)^٤ .
- عرفها عبد الرسول علي موسى على أنها: (تغير محل الإقامة بصورة دائمة او دونما علاقة كبيرة، بمسافة حركة الانتقال)^٥ .
- عرفها عبد الوهاب الكيالي على أنها: (تعني نوع من الحراك الاجتماعي ، من سفر ونزوح الافراد وتقلهم خارج البلد اضطهاد واضطراره ، او سعياً وراء الفرص المتوفرة في البلد المقصد)^٦ .
- عرفها الاستاذ نفاي بيلالي الهجرة الدولية غير القانونية على انها (حركة المهاجرين الدوليين الذين يدخلون الدولة او البقاء فيها دون موافقات اصولية)^٧ .
- عرفها الاستاذ رايمو فايريتين على أنها: (فئة فرعية من الهجرة الدولية وتتميز بالوضع القانوني المحدد بقواعد تتبناها الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية ، وللوضع غير الشرعي للمهاجرين نتائج على آليات التنقل عبر الحدود وعلى المركز القانوني الشخصي للمهاجرين)^٨ .

وعرفت الهجرة في علم السكان على أنها: (تعني بالانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع الى اخر بحثاً عن وضع افضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً) ^٩.

وعرفت الهجرة من بعض فقهاء القانون الدولي على أنها: (عملية انتقال الافراد من دولة الى اخرى للإقامة الدائمة على ان يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً دائماً) ^{١٠}.

وقدتمت العديد من التعاريف للهجرة الدولية غير القانونية، لعل من أهمها التعاريف الآتية:

-عرفها الاستاذ موسيس بنيدو: على أنها: (عملية دخول الدولة من دون الحصول على الموافقات الضرورية للإقامة المؤقتة او الدائمة في داخل حدودها أو بعدم حصول المهاجر على الموافقات القانونية الاصولية من دولة القصد) ^{١١}.

-عرفها د. طارق عبد الحميد الشحمانى على أنها: (عملية خروج المواطن من اقليم دولة بطريقة غير قانونية سواء كان خروجه من غير المنافذ الرسمية او استخدام وثيقة رسمية مزورة ، او خروجه من دولته ، او يهاجر مضطراً للبحث عن ملجأ أمن من دولة اخرى له ولعائلته تقادياً للأثار السلبية الناجمة عن النزاعات او الحروب الداخلية او عن عوامل عدم الاستقرار الامني الحاصل في دولته او يهاجر لأسباب امنية او سياسية واقتصادية واجتماعية) ^{١٢}.

ثانياً-أنواع الهجرة الدولية:

يمكن تصنيف الهجرة الدولية استناداً الى معيار المشروعية الى نوعين، يتمثل النوع الاول في الهجرة القانونية الدولية ، والنوع الثاني يتمثل في الهجرة الدولية غير القانونية .

١-الهجرة القانونية:

تحصل الهجرة القانونية عند استيفاء شروطها او المتطلبات القانونية الوطنية والدولية الخاصة بها ونلاحظ أن من صور الهجرة الدولية القانونية هي هجرة العمال. وعرفت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع

المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠ العامل المهاجر على انه (الشخص الذي يزاول نشاطاً مقابل اجر في دولة ليس من رعاياها) ^{١٣}.

واوضحت الاتفاقية ذاتها بان العمال المهاجرين وأفراد اسرهم يعدون حائزين على الوثائق الرسمية وانهم في وضع قانوني ويجب لهم الدخول والاقامة ومزاولة العمل مقابل اجر في دولة العمل بموجب القانون وحسب الاتفاقيات الدولية بحيث تكون تلك الدولة طرفاً فيها ، أما اذا كان عكس ذلك يعتبر غير حائزين على الوثائق الرسمية أو في وضع غير قانوني ^{١٤}.

ولقد نصت هذا الاتفاقية على التزام ومسؤولية دول المنشأ ودول المقصد بشكل عام ، ولان الهدف الاساسي لهذه الاتفاقية هو مكافحة الاستغلال وانتهاك حقوق الانسان التي يتعرض لها العمال المهاجرين سواء كانت وضعيتهم قانونية او غير قانونية في دول العمل باعتبار ان الحقوق مسألة إنسانية ^{١٥}.

وهناك ما يقارب من (١٠٥) مليون نسمة من مجموع (٢١٤) مليون مهاجر على مستوى العالم حسب تقديرات منظمة العمل الدولية ، هم من النشطين اقتصادياً ، معظمهم من النساء والشباب ومن هنا تظهر العلامة الوثيقة بين الهجرة والتنمية ، والسياسات والانشطة الخاصة بها في دول المنشأ والمقصد ، وكذلك على الصعيد الدولي ، كما لا يمكن فصل العمل عن ولاية منظمة العمل الدولية، فانه لا يمكن فصل وضع المهاجرين من العمل ^{١٦}.

٢- الهجرة غير القانونية:

تشير الهجرة الدولية غير القانونية من بين حالات اخرى الى المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية ومن بينها الجواز النافذ او الذين لم يحصلوا على الموافقات القانونية الاصولية من الدول المعنية ، دولة المنشأ، ودول العبور، ودولة الاستقبال وهي عملية تسلسل عبر الحدود الدولية ومن غير المنافذ الرسمية للإقامة في دول أخرى بطرق غير قانونية وغير شرعية، ومثلت ظاهرة الهجرة الدولية غير

القانونية تحديات امنية واقتصادية واجتماعية وسياسية للنظام الدولي ، والدول المنشأ ودول العبور ودول المقصد للمهاجرين^{١٧}.

وادی اتساع نطاق الهجرة غير القانونية الى اثاره اهتمام وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع الدولي والمؤسسات الوطنية والمنظمات الاقليمية والدولية والوكالات الدولية المتخصصة لما تمثله من ابعاد انسانية لقسم كبير من اولئك المهاجرين ، فضلاً عما تمثله من ضغوط كبيرة على قدرات الدول المصدرة للمهاجرين ، ودول عبورهم . ودول اقامتهم المؤقتة او الدائمة ، الامر الذي يستدعي اقامة تعاون دولي يستند الى مبادئ القانون الدولي لا سيما في مجال تقديم المساعدات الى المهاجرين كافة وحماية حقوقهم الاساسية من جهة ، والتخفيف من التأثيرات السلبية الناتجة عن هذه الهجرة على تلك الدول^{١٨}.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الدولية:

تعددت وتداخلت اسباب الهجرة غير القانونية منها السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية لغرض الحصول على الحماية الدولية او الفرص الاقتصادية، اذ ان عدم استيعاب سوق العمل للطاقات القادرة على العمل ، مما يؤدي الى الفقر ، وان الحكم الدكتاتوري المتسلط يؤدي الى انتهاكات منهجية لحقوق الانسان ، وان الاضطهاد الديني والمذهبي كذلك مما يؤدي الى ضعف الشعور بالمواطنة ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية والحروب الاهلية التي تعد من العوامل التي تسبب بعدم الاستقرار ومهددة للأمن وطارده من دول المنشأ بحثاً عن ملجأ آمن او فرصة عمل توفر حياة معيشية افضل .

أولاً-الأسباب الاقتصادية:

ان قلة فرص العمل للشباب، اصبح شاغلاً ملحاً منذ فترة طويلة لمنظمة العمل الدولية وفروعها، حتى قبل بدأ الازمة الاقتصادية العالمية، وفي عام ٢٠٠٨ اذ بلغ معدل البطالة بين الشباب العالمي اعلى ثلاث مرات عن النسبة العالمية للبطالة، والازمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨ والركود العالمي

اللاحق لها قد ادت الى تدهور افاق سوق العمل للشباب، واصبح الشباب يعاني من الظروف الصعبة التي تشجعهم للذهاب الى خارج دولهم الاصلية بحثاً عن العمل^{١٩}. ومن الاسباب الاقتصادية التي تدفع الى سلوك حركة الهجرة غير القانونية هي خضوع دول المنشأ لعقوبات دولية، كالعقوبات الاقتصادية التي فرض على العراق بقرار من الامم المتحدة يحمل الرقم (٦٦١) في عام ١٩٩٠، مما ادى الى هجرة الكثير من العراقيين الى دول العالم بحثاً عن فرص أفضل^{٢٠}.

ثانياً-الأسباب الاجتماعية:

ان للهجرة غير القانونية اسباب اجتماعية كثيرة يمكن ارجاعها الى حالات الفقر والتمييز والاضطهاد الديني والمذهبي والكوارث الطبيعية. ويرى بعض المختصين ان من اهم الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى الهجرة غير القانونية هي^{٢١}:

١-تدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية في دول المنشأ.

٢-الفقر والعوز المادي في دول المنشأ.

٣-تدني مستوى الخدمات التي تقدمها دول المنشأ للأفراد.

ثالثاً-التمييز والاضطهاد الديني والمذهبي:

يعتبر التمييز والاضطهاد الديني والمذهبي من العوامل الاجتماعية التي لا يزال لها دور في الهجرة سواء كانت قانونية او غير قانونية ، اذ ان كثير من الاقليات في بعض الدول تضطر للهجرة غير القانونية هرباً من حجم سوء المعاملة والقتل والتعذيب والتشرد وهدم المنازل ، ومن ابرز هذه الاقليات التي تم حرمانها من حق المواطنة هي جماعة (الروهينجيا) المسلمة في ماينمار اذ تم حرمانهم من الجنسية في انتهاك صريح لحقوق الانسان ، كذلك هجرة المسلمين من فلسطين نتيجة لما تقدم به اسرائيل من عمليات قمع وكبت الطوائف الدينية^{٢٢}.

رابعاً-الكوارث الطبيعية:

ان للكوارث الطبيعية دور اساسي في تشجيع الافراد على الهجرة سواء القانونية منها او الهجرة غير القانونية كونها، (حوادث غير متوقعة ناجمة عن قوى طبيعية ، أو بسبب فعل الانسان)^{٢٣} ، ويترتب عليها خسائر في الارواح وتدمير الممتلكات وتكون ذات تأثير شديد على الاقتصاد الوطني والحياة ، وتفق امكانية مواجهتها قدرة الموارد الوطنية وتتطلب مساعدة ، ونتيجة لذلك تسبب الكوارث الطبيعية أضراراً بالغة للبشرية منها على سبيل المثال كارثة تسونامي.

خامساً-الأسباب السياسية:

تعد انتهاكات حقوق الانسان نتيجة وجود الانظمة الدكتاتورية في دول المنشأ بسبب الآراء السياسية او الانتماءات العرقية او الدينية أو أحد الاسباب الرئيسية لحركة الهجرة التي تجبر الافراد على الفرار من دول المنشأ غير الامنة الى دول المقصد التي تكون اكثر اماناً واستقراراً^{٢٤} ، والامر نفسه ينسحب على الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان التي ترتكب من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية .وتعتبر الانظمة الدكتاتورية خاصة في الدول النامية سبباً رئيسياً في تشجيع الافراد على الهجرة الدولية غير القانونية ، فالنظام الدكتاتوري يستمد الحاكم فيه السلطة عن طريق القوة ، ولا يستند الى ارادة الشعب ، وهو غير خاضع للرقابة والمسؤولية امام البرلمان كما انه لا يعتد باحترام حقوق الانسان وحياته الاساسية ، وتشترك الحكومات الدكتاتورية بالخصائص الاتية^{٢٥}:

أ - تقوم الحكومة الدكتاتورية بالعمل على تركيز السلطة في جهة واحدة.

ب-الحكومات الدكتاتورية ذات سلطة شخصية.

ج - تعتمد الحكومة الدكتاتورية على وسائل الاكراه والعنف اتجاه خصومها.

د - الدكتاتورية نظام حكم مؤقت.

هـ- يهدد الحكم الدكتاتوري حقوق الانسان وحياته الاساسية ويقوم بالانتهاك فضلاً عن انتهاكه للحقوق الجماعية المقررة للشعوب في إطار المواثيق الدولية.

و- عدم مسؤولية الحكومة الدكتاتورية امام اي جهة في الدولة ولا امام الشعب ولا تخضع الى اي رقابة سياسية، او قضائية. وان الانظمة الدكتاتورية لا تعمل لصالح شعوبها ولا توفر لهم أدني مقومات الرفاهية والامان وتقوم بانتهاك الحقوق والحريات للأفراد.

سادساً- الأسباب الأمنية:

تتجسد الاسباب الامنية للهجرة غير القانونية في الحروب والنزاعات المسلحة الحاصلة في داخل الدولة وخارجها ، وانتشار حالات العنف كظاهرة بصورة عامة في المجتمع فضلاً عما تمثله العمليات الارهابية من مخاطر على حياة المواطنين وأمنهم الشخصي والمجتمعي ، يقوم المواطنون بالهجرة من دولهم الى دول اخرى، ولعل من ابرز تلك الدول التي كانت من تلك الحروب وما زالت ، ومن ثم صارت دول مصدرة للمهاجرين غير القانونيين هي: سوريا وافغانستان والعراق وباكستان وبنغلادش وبوروندي والصومال وعدد من الدول الافريقية ، ويجدر توجيه الانتباه الى ان هذه المشكلة العالمية تهم العراق ، لان يعد من طليعة الدول المصدرة للمهاجرين غير القانونيين الى باقي دول العالم وخاصة اوربا بسبب الحرب الدائرة فيه ، وقد تعرض الكثير من المواطنين العراقيين المهاجرين الى حوادث أدت بحياتهم .

سابعاً- الحروب والنزاعات:

يتميز الوضع الامني في الدول التي يتوافد منها المهاجرين غير القانونيين في العموم بالتردي نتيجة كثرة الحروب والنزاعات المسلحة ، عند وقوع الحروب وعدم الاستقرار الامني يؤديان الى هجرة رؤوس الاموال الى دول مستقرة وهذه عوامل طاردة للأفراد ، هنا تصبح الهجرة غير قانونية تشكل نسبة متزايدة في الدول التي تشهد حروباً وصراعات ، مثال على ذلك الحرب العراقية الايرانية التي دامت اكثر من ثمان سنوات

ادت الى الهجرة غير القانونية لكثير من العراقيين الى مختلف الدول التي يوجد في الامن والاستقرار باحثين عن ملجأ في مكان امن.
ثامناً-العنف العام:

يترتب على اعمال العنف خسائر كبيرة وجسيمة في الارواح والاليات والمنشآت المستهدفة من اجل تحقيق اهداف سياسية او شخصية بشكل يتنافى وقواعد القانون الدولي وقد ينطوي مفهوم العنف على العنف العسكري او الاحتلال او العنف السياسي لأنظمة الفساد والاستبداد او تزيفاً لإرادة الشعوب وتكميماً للأفواه، وملاحظات ومحاكمات تعسفية وممارسات منهجية للتعذيب ضد الافراد^{٢٦}. ويكون العنف العام متلازم مع الارهاب او هو الذي يولد الارهاب سواء كان فردي او تنظيم جماعي وعادة ما يوجه ضد نظام دولة او حتى ضد فكرة الدولة وهو منتشر ومتنوع في اساليبه وأهدافه^{٢٧}، كما حصل بالعراق من قبل تنظيم داعش الارهابي، وكل من العنف العام والارهاب يؤدي الى هجرة الافراد بصورة قانونية او غير قانونية من دولهم الى دولة اخرى بحثاً عن اماكن امن في دولة يسودها الامن والاستقرار.

المبحث الثاني: آثار الهجرة الدولية على العراق:

خلفت الهجرة كظاهرة عالمية العديد من الآثار التي يمكن ملاحظتها في العراق وادراك حجم الآثار التي خلفتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكيف أحدثت تغييراً ديمغرافياً وسكانياً في العراق على اثر تلك الموجات الكبيرة التي هاجرت العراق من كافة الفئات العمرية ومختلف الاختصاصات والمهن والحرف وغيرها من الميزات التي نقلها المهاجرون الى الدول المستقبلية، وللهجرات السكانية العديد من النتائج والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية والسياسية، وهجرة كبيرة مثل هجرة العراقيين لا بد وأن تكون لها تأثيرات متبادلة على المجتمع العراقي في داخل العراق وخارجه . وسنحاول تلمس نتائج وتأثيرات هذه الهجرة على العراق.

المطلب الأول: الآثار الأمنية والسياسية للهجرة الدولية:

أولاً-الآثار الأمنية للهجرة الدولية على العراق:

عند اجراء فحص دقيق لفئات المهاجرين العراقيين الى اوربا نجد ان الغالبية العظمى منهم تتشكل من فئة الشباب، ففي هولندا مثلاً ٦١% من المجموع تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٤ سنة و ٦٧% بالنسبة إلى الجيل الأول أي الذين لم يولدوا في هولندا. وفي النرويج ٦٩% في الفئة العمرية ١٦-٤٩. (٣٥) وفي بريطانيا ٧٦% في الفئة ١٦-٤٥ باستثناء الأعمار تحت ١٥ سنة (٣٦) وإذا قارنا هذه النسب مع سكان العراق حسب آخر تعداد في ١٩٩٧ نرى أن ٤٥% هم في الفئة العمرية ١٥-٤٤ و ٤٩% في الفئة ١٥-٤٩ ، وهذا يعني أن الهجرة تستنزف الفئات العمرية الشابة وتحدث تغيير مهم في البنية العمرية في العراق^{٢٨}.

هذه التغييرات التي تحدثها الهجرة في تغيير فئة الشباب تؤثر على المحيط الداخلي للدولة بسبب استنزاف الموارد البشرية المتاحة لها وحرمان الحكومة والمواطن من خدماتهم في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهو ما يؤدي الى ضعف البنية العامة للدولة وصعوبة إمكانية مواجهة المعوقات التي تهدد الامن القومي لها.

وتتنوع الآثار الأمنية التي تخلفها الهجرة على المهاجرين العراقيين وتؤثر على نمط حياتهم المعيشية، فقد يتعرضون الى أمور اكثر شدة من الأمور التي لجأوا بسببها الى الهجرة وترك الوطن الذي تربوا فيه، ومن اهم هذه الآثار ما يلي:

١-التعرض للموت: ذكر "التقرير الأوربي لعام ٢٠١٩" الخاص بأوضاع المهاجرين ان عدد الغرقى المهاجرين من العراق بلغ أكثر من ٥٦٨ من ٤٠,٠٠٠ مهاجر فقط في شهري يناير واغسطس من العام ٢٠١٥ وان اعداد الموتى الغرقى والمفقودين لأسباب أخرى كالتعرض الى عمليات الاختطاف وتجارة

الأعضاء الداخلية واغتصاب النساء وقتلهم من قبل عصابات القرصنة في البحر الرابط بين تركيا - اليونان (المنفذ الأكثر اعدادا لهجرة الافراد العراقيين الى اوربا) ^{٢٩}.

٢- الاستغلال المالي: يستغل "تجار الحدود" - الذين يقومون بأعمال تهريب المهاجرين عبر تركيا ثم اليونان ثم الدول الاوروبية الأخرى - حالة الاستعجال التي يعاني منها المهاجرون واستعدادهم لدفع اعلى الأسعار فقط للقيام بعملية تهريبهم كون الكثير منهم طلب الهجرة بسبب تعرضه لعمليات إرهابية او ملاحقة امنية، وقد تؤخذ منهم اجرة التهريب الى اليونان بحرا ولكن يخرق الاتفاق من قبل تجار الحدود وتذهب الأموال التي دفعها الراغبون بالهجرة سدى، وهذا ما أكده بعض العراقيين بقولهم " ان التجار اتفقوا في تركيا مع الراغبين بالهجرة ووعدوهم - عن طريق وسطاء - بإيصالهم الى اليونان بحرا ولكن عليهم دفع مبلغ مقدما للحجز، وقدره ١٢٠٠ دولار امريكي وان ينتظروا في كوشادسي التركية، ولكن هؤلاء التجار نكثوا بوعدهم للمهاجرين واقتت السطات الأمنية القبض عليهم وتمت اعادتهم الى العراق ^{٣٠}.

ثانياً- الآثار السياسية للهجرة الدولية:

تختلف الآثار السياسية التي تخلفها ظاهرة الهجرة على الفرد المهاجر وتسلبه حقوقه التي يتمتع بها كمواطن له حقوق وعليه واجبات امام الفرد والدولة، ومن اهم هذه الآثار:

١- ضياع الهوية الوطنية: أن الهوية الوطنية قد تعرضت للكثير من التشويه والضياع جراء العمليات الإرهابية التي مرت على الفرد العراقي وما خلفته هذه العمليات من ظواهر ساعدت على ذلك وأبرزها ظاهرة الهجرة الدولية ^{٣١}. حيث جعلت الهجرة الفرد العراقي المهاجر بلا هوية حين ساعدت الظروف السيئة على تهجيده الى خارج العراق وفرضت عليه الحكومات المتعاقبة على الحكم اطر أيولوجية وسياسات التهميش لحقوقه الدستورية والشرعية، وهذا ما ولد لديه شعور بالكراهية والانتماء لوطنه الذي لم يحصل فيه على الحرية والعيش الكريم الذي يراه في دول أخرى.

٢- الاستغلال السياسي: اتجهت الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م في حملاتها الانتخابية الى استغلال المهاجرين العراقيين وحاجتهم في الغربية الى مسائل الإقامة وتوفير مستلزمات العيش في الدول المستقبلية في للمهاجرين وتأسيس هذه التلبية لحاجاتهم لغرض الدعاية للانتخابات التي تخوضها هذه الأحزاب التي تدنت شعبيتها او ترغب بترشيح افراد جديد لمجلس النواب، فيما يرغب البعض منهم بالعودة الى العراق فلا يجد تجاوبا من السفارات العراقية في الدول الاوروبية الا عن طريق هذه الأحزاب التي تلزم بدورها المهاجرين بانتخاب اشخاص معينين للأحزاب التي تستولي على الحكم في العراق منذ ٢٠٠٣ م الى انتخابات ٢٠١٨م^{٣٢}، ويزداد الابتزاز اكثر مع حاجة المهاجرين الى تكييف أوضاعهم في الدول الاوروبية وغيرها من الدول التي هاجروا اليها.

٣- ضعف الموارد البشرية: يؤدي الإهمال الحكومي للخبرات والكفاءات العلمية من الموارد البشرية وتهميش طبقات العمال الماهرين واعتماد مبدا المحاصصة والمحسوبية والمنسوبية في توزيع الوظائف واشغال المراكز الحكومية في القطاع المؤسسي الحكومي وتفضيل هذه الظواهر على شروط الكفاءة والمهارة والتحصيل العلمي وتعيين افراد غير مناسبين للعمل في الوظائف التي عينوا فيها، الى خلق حالة من ضعف الموارد البشرية في مؤسسات الدولة وعدم كفاءة الناتج من عملها ويؤدي الى التشجيع على عمليات الفساد الإداري والمالي وازدياد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية التي لا تحصل على تقدير في وطنها، وقد تهدد بالقتل او السرقة دون توفير ادنى حماية لهؤلاء في سبيل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والصحي للعراق^{٣٣}.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية في العراق:

أولاً- الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية في العراق:

تخلف الهجرة كظاهرة لها ابعاد اقتصادية من حيث الدوافع الرئيسية للمهاجر، والتي تتخلص في الكثير من الحالات الى أسباب اقتصادية تتعلق ببحث المهاجر عن الرفاهية الاقتصادية وتوفير فرص العمل التي تحسن مدخوله اليومي، لكن الآثار الاقتصادية للهجرة تتوزع بين الأثر الذي تتركه على الدولة او على الفرد نفسه، لذا سنتناول الآثار بقسمين:

١-الآثار التي تخلفها الهجرة على الفرد: تؤثر الهجرة على الفرد تأثيرا كبيرا خصوصا في ظل زيادة اعداد المهاجرين وعجز الدول المضيفة عن استيعابهم بسبب الحروب الإرهابية التي شنتها الجماعات المتطرفة في العراق منذ ٢٠٠٥م الى اخر تنظيم إرهابي تحت ما يسمى بتنظيم داعش الذي هاجر بسببه اكثر مليون فرد عراقي بعد ان فقدوا مناطقهم لصالح التنظيم الإرهابي.

أ-فقدان الضمان الاجتماعي: يشير مصطلح الضمان الاجتماعي إلى برامج عمل حكومية تهدف إلى تعزيز رفاهية الافراد من خلال اتخاذ تدابير مساعدة تضمن الحصول على ما يكفي من الموارد من الغذاء والمأوى وتحسين الصحة ورفاهية السكان في قطاعات كبيرة ومتنوعة، كالضمان التي تقدم للأطفال وكبار السن والمرضى والعاطلين عن العمل، وتقديم خدمات متعددة لهذه الفئات ^{٣٤}، وقد نصت المادة (٢٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " أن لكل شخص باعتباره عضواً في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في أن يتم توفيره له، من خلال الجهد القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع التنظيم والموارد في كل دولة، من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها من أجل كرامته والتنمية الحرة لشخصيته " ^{٣٥}، وبمعنى اوضح، يعني ذلك " أن الدول الموقعة توافق على أن المجتمع الذي يعيش فيه أحد الأشخاص ينبغي أن يساعده في تنمية شخصيته وتحقيق الاستفادة القصوى من جميع المزايا (الثقافة والعمل والرعاية الاجتماعية) التي تقدم للفرد في بلاده " ^{٣٦}.

بيد المهاجر الذي ترك دولته بسبب من حيث لا يدري بضياع الضمان الاجتماعي الخاص به، كون الدولة المضيفة له لا تعترف به لاجئاً او مقيماً على ارضها لأنه هجرته تمت بصورة غير شرعية ودون موافقتها قانونياً، مقابل ذلك فإن العراق يعده من المواطنين الغير منتفع بهم كونهم لا يقدمون خدمات للعراق ولا يلتزمون بواجباته وقوانينه التي تنهى عن الهجرة الغير شرعية، وهي بالمقابل لا توفر غطاء قانوني يكفل له حقوقه الاقتصادية او المعيشية والتي من أهمها الضمان الاجتماعي وتعويضه عن العمليات الحربية والضمان الصحي له ولأفراد عائلته وتعويضه عن الخدمات التي قدمها للعراق، معتمدة بذلك على قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧م الذي ينص في المادة (٣) منه " تسري أحكام هذا القانون على كافة العمال والمستخدمين في مؤسسات وشركات القطاع الخاص العاملة داخل الإقليم بغض النظر عن عدد المنتسبين"^{٣٧}، وهي بذلك تفرض على الافراد البقاء في العراق لغرض الحصول على الضمانات الاجتماعية.

ب- فقدان الوظائف والحرف اليدوية: يضطر الكثير من المهاجرين الى اللجوء للهجرة للحفاظ على حياتهم كما حصل حين سيطر تنظيم داعش على محافظة نينوى وبعض المحافظات والمناطق العراقية الأخرى، ولكن لجوئهم للهجرة يجعلهم يفقدون وظائفهم التي كانوا ملتزمون بها قبل سيطرة التنظيمات الإرهابية، وهناك تخطيط واضح في السياسات الحكومية العراقية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الدولية واثرها على الافراد المهاجرين. اما فيما يخص ذوي الحرف المهن اليدوية التي كانوا يمارسها الافراد قبل هجرتهم، فأنها تعرضت الى التخريب والدمار جراء العمليات الإرهابية والعسكرية وأصبحت لا تدر عليهم مدخول اقتصادي بسبب صعوبة ارجاعها كما في السابق ومن أهمها مراكز صيانة العجلات والأسواق والمعامل الصغيرة وحرف النجارة والحدادة وغيرها من المهن.

٢- الآثار الاقتصادية التي تخلفها الهجرة على الدولة: تكون الآثار التي تخلفها الهجرة الدولية على مؤسسات الدولة واقتصادها وامنها القومي وعلاقاتها الخارجية وغيرها من الجوانب التي تضعف الدولة بشكل عام. ومن اهم هذه الآثار:

أ- انكماش معدلات النمو الاقتصادي: بالنسبة للوضع الاقتصادي العراقي في ظل تفشي ظاهرة الهجرة بسبب الإرهاب، فهناك ارتباط واضح بالوضع الأمني والنمو الاقتصادي، فكلما كان الوضع متدهورا انعكس سلبا على الاقتصاد ككل بسبب توقف عجلة الاستثمار وتدني الثقة بالاقتصاد سواء من المستثمر الأجنبي او الوطني، حيث ان تصاعد العمليات العسكرية ضد داعش وتزايد الانفاق الحكومي على التسليح، أدى الى انكماش الاقتصاد العراقي بسبب توقف جميع النشاطات الاقتصادية، وتوقف العمل بشكل شبه الكامل في المحافظات المنكوبة حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في تشرين الأول عام ٢٠١٤ الى ٢,٧% بعد نمووا وصل عام ٢٠١٣ بما يقارب ٥,٩% في حين بلغ الانخفاض عام ٢٠١٥ سالبا ١,٢% حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي، بسبب ازدياد ظاهرة الهجرة وما رافقها من عمليات تهريب العملة للخارج^{٣٨}. ويعود السبب بذلك الى: انخفاض أسعار النفط عالميا مما أثر على الموازنة العامة للدولة. وتعاضم الانفاق العسكري ضد الجماعات الإرهابية.

ونلاحظ انخفاض النفقات الجارية عام ٢٠١٥ بمقدار (٢٦,٢ ترليون دينار) أي بنسبة (-٣٢,٥%) لتبلغ (٥١,٨) ترليون دينار مقارنة بـ ٧٨,٠% ترليون دينار للعام السابق، لتسجل نسبة ٢٧,٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الناجم عن الانخفاض الحاصل في جميع مكونات الانفاق الجارية. وعليه نجد ان هناك شلل كبير في مشاريع الاستثمار بالعراق وخاصة المناطق التي تتضمن عمليات الهجرة القسرية والعمليات الإرهابية، حيث توقفت جميع مشاريع الإسكان ومشاريع القطاع الخاص والقطاع الحكومي مما اثر سلبا على الاقتصاد العراقي، وما خلفه من أربعة ملايين عاطل عن العمل،

وعجز الموازنة الاتحادية حين تقلص الانفاق الحكومي واثّر ذلك على خفض الانفاق الاستثماري مما أدى الى تبرير اللجوء لصندوق النقد لغرض الاقتراض منه ^{٣٩} .

ثانياً- الآثار الاجتماعية للهجرة الدولية في العراق:

ترتبط الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالآثار الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة، من ذلك يوجب التعرف على الآثار الاقتصادية التعرف أولاً على الآثار الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة الهجرة على المهاجر العراقي.

يمكن القول ان النتائج والآثار التي تخلفها الهجرة على الافراد اجتماعية هي الأشد من حيث الخطورة على سير الحياة بشكل طبيعي ولكنها الأقل اهتماماً من حيث التخطيط الحكومي للدول او الاهتمام العالمي والدولي لحل ظاهرة الهجرة الدولية، كون هذه الآثار لا تظهر نتائجها بصورة مباشر كما هو الحال في الآثار الأمنية او الصحية التي تخلفها هذه الظاهرة، ولكنها في الحقيقة تعمل على خلق افراد غير مستقرين ومواطنين غير صالحين من الناحية الاجتماعية ولا يحبذون الالتزام بالتعليمات القانونية لانهم بلا مستقبل واضح المعالم والشعور بحالة الثائر من المجتمع والدين والأعراف والعادات والتقاليد التي يراها سبباً من أسباب هجرته للعراق ^{٤٠}.

ومن هذه الآثار التي خلفتها الهجرة الدولية بالنسبة للدول المضيفة ما يأتي:

١- انتشار الجريمة: من الملاحظ ان المهاجرين يتعرضون أحياناً الى الكثير من الجرائم الجنائية او قد يقومون هم بارتكاب جرائم جنائية، وهذه الجرائم رغم قلتها مقارنة بالجرائم التي يتعرض لها المهاجرون أنفسهم الا انها تؤثر على فشل النسيج الاجتماعي الذي يعيشون والظروف التي تعرضوا لها، ومن هذه

الجرائم ما يرتكبه المهاجرون فيما بينهم من نزاعات واعتداءات او كان ضحيتها في بعض الأحيان الدول المضيفة لهم^{٤١}.

٢- الانتكاسة النفسية: لا تنتهي المعوقات والمشاكل التي يعاني منها المهاجر بمجرد عبوره للحدود الجغرافية للدول المضيفة ولكنها في الغالب تعد البداية للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها، ومن اهم الإجراءات التعسفية وقسرية بحقهم منها اعادتهم الى اوطانهم رغما عنهم وبطرق غير إنسانية كالطرد والترحيل، ما يسبب خلق افرادا يعانون من امراض نفسية خطيرة.

٣- الامراض الاجتماعية: تعاني الكثير من المجتمعات من الأمراض الاجتماعية من أبرزها سوء الخلق، والإدمان:

أ- سوء الخلق: من السلوكيات التي يتجه اليها في ظل تغير البيئة التي نشأ فيها المهاجر هي سوء الخلق وصعوبات التواصل الاجتماعي مع البيئة الجديدة والافراد الآخرين بسبب الحالة النفسية التي يعيشها وعدم تقبل الكثير من العادات الطارئة عليه، فيتجه الى رفض الأشخاص وفشله في عقد معهم علاقات اجتماعية واسرية^{٤٢}.

ب- الإدمان: تعد الهجرة من الأسباب الرئيسية التي تساهم في توجيه سلوك الإنسان نحو الإدمان، فعادةً يلجأ الفرد إلى الإدمان على المخدرات وبعض العقاقير الغير مشروعة.

الخاتمة:

بسبب الإرهاب ازدادت معدلات الهجرة مما يؤثر في تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتنامي روح الانتقام وتقجير المتراكم من التوتر والشعور بالظلم في صور النزاعات المسلحة والدعم المحلي للجماعات الإرهابية، ما يستدعي وضع خطط وبرامج علمية وعملية للتخلص من الظروف المؤدية الى الهجرة عن طريق تحسين وتطوير الأوضاع الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية في البلد الذي يحصل في عمليات ارهابية او الهجرة الدولية لأجل المشاركة في التعمير والبناء.

أولاً- الاستنتاجات:

يمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بما يأتي:

١- وجود ضعف في جهود معالجة أسباب الإرهاب التي هي أساس خروج الظاهرة للوجود، والقضاء على الأسباب يعني معالجة الظاهرة والقضاء عليها، أما إذا ظل الأمر على ما هو عليه بإهمال معالجة الأسباب، فستكون النتائج كارثية وعلى المستقبل البعيد.

٢- نشر الوعي بإيجابيات الهجرة الدولية وفوائدها، وعدم التركيز على سلبياتها فقط، ويتعين على جميع الدول احترام حقوق الإنسان من أي تمييز، وخاصة الحق في الحياة والتنقل والأمن والحصول على ملجأ آمن للتخلص من الاضطهاد.

٣- ان استمرار معاناة الكثير من مواطني غالبية دول العالم وفي مقدمتها العراق، زاد من فرص عدم الاستقرار والاختلال الأمني، وتشكيل جماعات إرهابية مسلحة، ومن ثم تصبح تلك الدول عوامل طاردة نحو الهجرة الى الخارج بصورة شرعية ام غير شرعية.

ثانياً- التوصيات:

على أساس علاقة الترابط الوثيقة بين الإرهاب والتهجير القسري والهجرة الدولية، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

١- معالجة أسباب الإرهاب الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر في المعالجات الحقيقية لأسباب الإرهاب من خلال معالجة أساسيات انتشار هذه الظاهرة.

٢- من اجل الحد من الهجرات الدولية ينبغي على الدول ضمان الحريات والحقوق والابتعاد عن تقييد الحريات الشخصية، وضمان حقوق الإنسان في القوانين واللوائح والمراسيم والقرارات الداخلية من خلال ابتعاد الدول في اللجوء الى قوانين الطوارئ أو مع التظاهر وتقييد تأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

٣- يتعين على الحكومات المعنية معالجة المشكلات التي تخرج عن قدرة الأفراد الذين يعانون من البطالة والفقر والإرهاب، وتحسين وتأثر عمليات تحقيق التنمية المستدامة والتي تركز الى النحو الاقتصادي كوسيلة لتحسين حياة الأفراد في أوطانهم وتشجيعهم على الاستقرار والعيش فيها وعدم الهجرة منها.

الهوامش:

- ١ سليم شاكر مصطفى، قاموس الانتروبولوجيا، ط١، منشورات جامعة تكريت، تكريت، ١٩٨١، ص٦٠.
- ٢ حامد عبد الحسن سالم، الهجرة من الريف الى الحضر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، حول المهاجرين في مدينة بغداد، ١٩٧٢، ص٧.
- ٣ محمد عبدو محجوب، الهجرة والجريمة صور اجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، الهجرة والتعبير البنائي في المجتمع الكويتي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣، ص٨.
- ٤ نقلا عن: عبد الرسول علي الموسى، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الى الكويت، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت، ١٩٨١، ص٤٧.
- ٥ عبد الرسول علي الموسى، المصدر السابق، ص٤٧.
- ٦ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٧.
- ٧ Navipillay, the economic social and cultural night of migrants in an resuscitator, united nations, human right office of the high commissioner new York and genera, 2012, p.4.

- ٨ Raimo vagrynen, illegal immigration humanitarian king and organized crime , the world institute for derel , pment ,economics , research (wider) , united ,Nations university [U N U] Helsinki , Finland , ٢٠٠٣, p. ٥.
- ٩ عبد القادر رزيق المخادمي ، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢٩ .
- ١٠ احمد رشاد سلام ، الاخطار الظاهرة والكامنة عن الامن الوطن للهجرة الغير مشروعة مكافحة الهجرة الغير المشروعة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩ .
- ١١ Moises pinedo , illegal . immigration , a study of Hispanic Ministers in the united states , and the , response billing of christens , to government , Apologetics , press , lne Montgomery Alabama , USA , 2009 ,P6 .
- ١٢ طارق عبد الحميد الشحماني ، الهجرة غير القانونية رؤيا مستقبلية ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ٤٥.
- ١٣ الفقرة (١) من المادة (٢) من الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين مع افراد اسرهم ، ط١ ، مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٦ .
- ١٤ المادة (٥) من الاتفاقية .
- ١٥ عدنان داود عبد الشمري، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين مع افراد اسرهم ، مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٦ .
- ١٦ دليل التصديق ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين من افراد اسرهم ، اللجنة التوجيهية الدولية لحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .
- ١٧ سحر مصطفى حافظ ، الهجرة غير الشرعية ، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية ، مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد الثاني ، عدد (١٢) ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠٠٣ ، ص ٨ .
- ١٨ الامم المتحدة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تحرير التقرير والترجمة الى العربية والمراجعة ، والطباعة في قسم المؤشرات والمطبوعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ٢٠١٥ ، ص ٩ .

١٩ Irena omelaniuk , senior policy Advisor I IOM (Editor) , International Migration and Development : contributions and Recommendation of the International system coordinated 6 UNFPA and IOM , production :2013 . p14 .

٢٠ الوثائق الرسمية لمجلس الامن لعام ١٩٩٠ ، الوثيقة ٦٦١/١٩٩٠ .

٢١ عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض كريم المبارك، الهجرة غير القانونية والجريمة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧، ص ٦١.

٢٢ واحة حمة يس نصر الله ، استمارة استبيان عن دور الهجرة غير الشرعية واثرها في بناء الاسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠ .

٢٣ نشرة الهجرة القسرية ، الكوارث والتهجير في عالم متغير، مركز دراسات اللاجئين، جامعة اكسفورد ، المملكة المتحدة، ٢٠١٥ ، ص ٢١ .

٢٤ عشيق بلحيل ، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري ، مجلة الاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٤٣ .

٢٥ علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥.

٢٦ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ حالة حقوق الانسان في العالم ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

٢٧ عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط١، دار الشروق، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٤٥

٢٨ المجموعة الإحصائية لغربي آسيا ، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠١١ ، جدول ١-٤ ، ص ١٤ .

٢٩ منظمة حقوق الانسان، حقوق الانسان في العراق، تقرير منشور لمنظمة حقوق الانسان الدولية (Human rights watch) ، ٢٠١٨/٦/١ ، ص ٦-٧.

٣٠ محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة) ، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - ٢٠١٧، ص ٢٨٥.

- ٣١ حازم العقيدى، كيفية صناعة التطرف، ط١، دار العربي للنشر، القاهرة - ٢٠١٦، ص١٢٢-١٢٤.
- ٣٢ محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - ٢٠١٩، ص٧٢-٧٤.
- ٣٣ ابراهيم اسماعيل، الكفاءات المهاجرة، اشكالية قديمة متجددة، مجلة شؤون استراتيجية، السنة السادسة، العدد ١٨، ٢٠٠٨، ص٦.
- ٣٤ سعيد صادق مهدي، الضمان الاجتماعي: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، عمان - ١٩٦٥، ص٦-٨.
- ٣٥ نعمان عطا الله الهيتي، حقوق الانسان القواعد والاليات الدولية، ط١، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق - ٢٠١١، ص١١.
- ٣٦ شتي صديق محمد، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، ط١، المركز القومي للأصدارات القانونية، القاهرة - ٢٠١٦، ص٢٢.
- ٣٧ قاعدة التشريعات العراقية - قانون العمل رقم (٧٣ لسنة ١٩٨٧).
- ٣٨ مركز دراسات اللاجئين، اللاجئين العراقيون - ما وراء التسامح، ملخص سياسات الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد، ٢٠١٧، ص ٣ - ٤ .
- ٣٩ سهام حسين البصام، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦، ٢٠١٣، ص٥-٦.
- ٤٠ عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ، المصدر السابق ، ص١١-١٢.
- ٤١ ادم سميان ذياب الغريزي وخالد سعدون ذنون، اثر الهجرة على وانعكاساتها على القطاع الخاص في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٨، العدد ٢٩، الكوفة - ٢٠١٩، ص٣٥.
- ٤٢ نبيل عبد الهادي ، تشكيل السلوك الاجتماعي، ط١ ، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان - ٢٠١٩، ص٢٠٥-٢٠٦.

المراجع:

أولا-الكتب:

- ١- احمد رشاد سلام ، الاخطار الظاهرة والكامنة عن الامن الوطن للهجرة الغير مشروعة مكافحة الهجرة الغير المشروعة ، ٢٠١٤.
- ٢-حازم العقيدى، كيفية صناعة التطرف، ط١، دار العربي للنشر، القاهرة - ٢٠١٦.
- ٣-سعيد صادق مهدي، الضمان الاجتماعي: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، عمان - ١٩٦٥.
- ٤-سليم شاكر مصطفى، قاموس الانتروبولوجيا، ط١، منشورات جامعة تكريت، تكريت، ١٩٨١.
- ٥-شنتي صديق محمد، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة - ٢٠١٦.
- ٦-طارق عبد الحميد الشحماني ، الهجرة غير القانونية رؤيا مستقبلية ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩.
- ٧-عبد الرسول علي الموسى ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الى الكويت ، وكالة المطبوعات الكويتية ، الكويت ، ١٩٨١.
- ٨-عبد القادر رزيق المخادمي ، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٢.
- ٩-عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط١، دار الشروق، عمان ، ٢٠١٦ .
- ١٠-عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ، ١٩٩٤.
- ١١-عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض كريم المبارك، الهجرة غير القانونية والجريمة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧.
- ١٢-عدنان داود عبد الشمري ، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين مع افراد اسرهم ، ط١ ، مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤.
- ١٣-علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤.
- ١٤-عشيق بلحيل ، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري ، مجلة الاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤.
- ١٥-محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - ٢٠١٩.

- ١٦- محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة) ، ط١ ، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - ٢٠١٧.
- ١٧- محمد عبدو محبوب ، الهجرة والجريمة صور اجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، الهجرة والتعبير البنائي في المجتمع الكويتي ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣.
- ١٨- مركز دراسات اللاجئين، اللاجئون العراقيون - ما وراء التسامح، ملخص سياسات الهجرة القسرية ، جامعة أكسفورد، ٢٠١٧.
- ١٩- نبيل عبد الهادي ، تشكيل السلوك الاجتماعي، ط١ ، دار البازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان - ٢٠١٩.
- ٢٠- نعمان عطا الله الهيتي، حقوق الانسان القواعد والاليات الدولية، ط١، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - ٢٠١١.
- ثانياً-البحوث العلمية:
- ١- ابراهيم اسماعيل، الكفاءات المهاجرة، اشكالية قديمة متجددة، مجلة شؤون استراتيجية، السنة السادسة، العدد ١٨، ٢٠٠٨.
- ٢- ادم سميان ذياب الغريزي وخالد سعدون ذنون، أثر الهجرة على وانعكاساتها على القطاع الخاص في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٨، العدد ٢٩، الكوفة - ٢٠١٩.
- ٣- سحر مصطفى حافظ ، الهجرة غير الشرعية ، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية ، مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد الثاني ، عدد (١٢) ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠٠٣.
- ٤- سهام حسين البصام، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦، ٢٠١٣.
- ثالثاً-الرسائل الجامعية:
- ١- حامد عبد الحسن سالم ، الهجرة من الريف الى الحضر ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة عين شمس ، حول المهاجرين في مدينة بغداد ، ١٩٧٢.

٢- واحة حمة يس نصر الله ، استمارة استبيان عن دور الهجرة غير الشرعية واثارها في بناء الاسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

رابعاً- الوثائق الدولية:

١- الامم المتحدة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تحرير التقرير والترجمة الى العربية والمراجعة ، والطباعة في قسم المؤشرات والمطبوعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ٢٠١٥ .

٢- الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين مع افراد اسرهم ، ط١ ، مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٣- الوثائق الرسمية لمجلس الامن لعام ١٩٩٠ ، الوثيقة ١٩٩٠/٦٦١ .

٤- المجموعة الإحصائية لغربي آسيا ، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠١١ .

٥- تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ حالة حقوق الانسان في العالم .

٦- دليل التصديق ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين من افراد اسرهم ، اللجنة التوجيهية الدولية لحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين ، ٢٠٠٩ .

٧- منظمة حقوق الانسان، حقوق الانسان في العراق، تقرير منشور لمنظمة حقوق الانسان الدولية (Human rights watch) ، ٢٠١٨/٦/١ .

٨- نشرة الهجرة القسرية ، الكوارث والتهجير في عالم متغير ، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة اكسفورد ، المملكة المتحدة، ٢٠١٥ .

خامساً- الكتب باللغة الإنكليزية:

1-Navipillay, the economic social and cultural night of migrants in an resuscitator, united nations, human right office of the high commissioner new York and genera, 2012.

٢-Raimo vagrynen, illegal immigration humanitarian king and organized crime , the world institute for derel , pment ,economics , research (wider) , united ,Nations university [U N U] Helsinki , Finland , ٢٠٠٣ .

3-Moises pinedo , illegal . immigration , a study of Hispanic Ministers in the united states , and the , response billing of christens , to government , Apologetics , press , Ine Montgomery Alabama , USA , 2009 .

4-Irena omelaniuk , senior policy Advisor I IOM (Editor) , International Migration and Development : contributions and Recommendation of the International system coordinated 6 UNFPA and IOM , production, 2013 .

